

Distr.: General
23 October 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٤٥٧ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لمدة ستة أشهر. وقد طلب المجلس إلى فريق الخبراء أن يقدم له في نهاية ولايته تقريرا نهائيا. كذلك فإنني أشير إلى القرار ١٤٩٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية الفريق حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

ويشرفني أن أحيل إليكم التقرير النهائي لفريق الخبراء الذي قدمه لي رئيسه، محمود قاسم. وسأغدو ممتنا لو عرضتم هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي **عنان**

241003 241003 03-56734 (A)

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجّهة إلى الأمين العام من رئيس فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية

وفقا لما هو مطلوب في القرار ١٤٥٧ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وفي القرار ١٤٩٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، يسرُّ فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن يقدم تقريره النهائي من أجل إحالته إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) محمود **قاسم**
رئيس فريق الخبراء المعني
بجمهورية الكونغو الديمقراطية

المحتويات

المرفقات

أولا – مقدمة

١ – في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٥٧ (٢٠٠٣) الذي جدّد ولاية فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبموجب هذه الولاية التي تستمر لفترة ستة أشهر طُلب من الفريق أن يتحقق من استنتاجاته السابقة وأن يعزِّزها ويضيف الجديد إليها، عند الاقتضاء، وأن ينقح المرفقات التي يتضمنها تقريره السابق (S/2002/1146) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ومن هذه الناحية طُلب من الفريق أن يجري حوارا مع الأفراد والشركات والدول التي أشير إليها في التقرير وأن يتبادل المعلومات مع هذه الأطراف ويجري تقييما للإجراءات التي اتخذتها وأن يعمل على تجميع ردودها بالنسبة لنشر ما تم التوصل إليه من معلومات كضميمة للتقرير. وقد أكّد القرار الحاجة إلى أن تقوم الدول الأعضاء بإجراء تحريات بشأن النتائج التي توصّل إليها الفريق ودعا الفريق إلى أن يحيل إلى الحكومات، بناء على طلبها، المعلومات والوثائق ذات الصلة. وبالإضافة إلى هذا، طُلب من الفريق أن يقدِّم معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات استجابة لتوصيات الفريق السابقة. وقد مُنح الفريق أيضا ولاية القيام بوضع توصيات بشأن التدابير التي يمكن أن تتخذها الحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومات أخرى في المنطقة من أجل ضمان استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية استغلالا قانونيا وعادلا بما يعود بالنفع على الشعب الكونغولي.

٢ – وقد اجتمع الفريق مرة أخرى في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ في نيويورك لإجراء مشاورات، وانتقل إلى مكاتبه في نيروبي، كينيا، في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ حيث بدأ على الفور في إجراء حوار مع الأطراف التي وردت أسماؤها في تقريره الأخير. وبعد أن عُقد عدد من الاجتماعات المكثّفة في نيروبي وباريس ورد ٥٨ ردا كي تُحال إلى الأمين العام وتُنشر كضميمة لتقريره (S/2002/1146/Add.1) في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٣ – وبناء على طلب رئيس بعثة مجلس الأمن لدى أفريقيا الوسطى، سفير فرنسا جان – مارك دي لا سابليير، سافر الرئيس وعضوان إلى بريتوريا في ٩ حزيران/يونيه لتزويد البعثة بمعلومات بشأن ما يتصوره الفريق إزاء التطورات الأخيرة التي حدثت في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢٤ تموز/يوليه عرض رئيس الفريق تقريرا مختصرا على مجلس الأمن.

٤ – وفي ١٣ آب/أغسطس، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٤٩٩ (٢٠٠٣) الذي مدّد فيه ولاية الفريق حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفي ذلك القرار كلّف المجلس الفريق بمهام إضافية وأشار، في جملة أمور، إلى الكيفية التي أبرزت بها أعمال الفريق ”... الوعي

بموضوع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى بجمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق الصراع الدائر، وبخاصة من حيث صلته بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة''.

٥ - وحسبما ينص عليه القرار ١٤٥٧ (٢٠٠٣) فإن الفريق لا يمثّل هيئة قضائية. وقد عمل الفريق في إطار ''دليل قياسي معقول''، وهو يحصل على المعلومات، بما في ذلك الوثائق، من مصادر متعددة على أساس طوعي تماما. والفريق يعتمد على خبرته في المنطقة وعلى درايته لتقييم المعلومات التي جمعها بطريقة تتصف بالموضوعية والنزاهة.

٦ - وقد تابع الفريق عن كثب، خلال قيامه بأعماله، تطور عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد استُخدم اتفاق لوساكا بشأن وقف إطلاق النار لعام ١٩٩٩ (S/1999/815) كنقطة مرجعية هامة. والاتفاق العالمي الشامل الذي جرى التوقيع عليه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ واتفاقات السلام الأخرى التي أعقبته والتي تخللته كانت مفيدة أيضا كمصادر للمعلومات المتعلّقة بأعمال الفريق.

٧ - وكان الفريق يتشكل من الأفراد التالية أسماؤهم:

- السفير محمود قاسم (مصر)، رئيسا
- السيد أندرو دانينو (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
- السيد ألف غورسيو (السويد)
- السيد ميل هولت (الولايات المتحدة الأمريكية)
- السيد برونو شيمسكي (بلجيكا)
- السيد إسماعيلا سيك (السنغال).

٨ - وعمل مع الفريق أيضا مستشاران تقنيان غير متفرغين هما السيد كريستيان ديتريش (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد باتريك سميث (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية). وبالإضافة إلى ذلك، ساعد الفريق ثلاثة موظفين للشؤون السياسية، وموظف إداري، وموظف للمحفوظات، وموظف للسكرتارية، وموظف أمن.

ثانيا - الردود التي وردت بشأن التقرير الأخير الذي قدّمه الفريق

٩ - كما يعلم أعضاء المجلس فإن نشر المرفقات في التقرير الأخير الذي قدّمه الفريق قد أدّى إلى ردود قوية من جانب الكيانات التي وردت أسماؤها في التقرير. وقد جمعت المرفقات

بين مجموعتين من الشركات والأفراد. فأولا، تضمّن المرفقان الأول والثاني أفرادا متورطين، وشركات متورطة، في استغلال الموارد الطبيعية بطريقة يمكن ربطها مباشرة بتمويل النزاع وبالكارثة الإنسانية والاقتصادية التي نتجت عنه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأطراف عديدة كانت أعضاء في واحدة من شبكات النخبة الموصوفة في التقرير الأخير الذي قدّمه الفريق أو أنها كانت ترتبط بعلاقات عمل وثيقة مع تلك الشبكات. وحتى عندما كانت الأنشطة التجارية منطوية على سداد ضرائب للجهات الإدارية التابعة للمتمردين، وبالتالي قد تبدو مشروعة، فإنه لم يُستخدم أي جزء من هذه الأموال لصالح المجتمعات التي كان يحدث فيها هذا الاستغلال. وبدلا من ذلك، جرى توجيه الضرائب نحو تمويل الأنشطة العسكرية لشبكات النخبة. وثانيا، كانت هناك أطراف تربطها بجمهورية الكونغو الديمقراطية روابط تجارية غير مباشرة تتحمل مسؤولية ضمان ألا تُسهم تلك الروابط، ولو بشكل غير متعمد، في تمويل النزاع وإدامته. وهذه الأطراف يضمّها المرفق الثالث.

١٠ - وهناك مثال محدّد، وهو يتعلق بتصدير تنتاليت كولومبو المعدني (كولتان) الذي يُستخرج منه معدن التنتالوم. ويُستخدم التنتالوم، ضمن استخدامات أخرى، في إنتاج المكونات الإلكترونية. وفي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ حدثت زيادة حادة في أسعار التنتالوم العالمية، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في إنتاج ''الكولتان'' في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد اشترك في جزء من هذا الإنتاج الجديد مجموعات من المتمردين ورجال أعمال لا خلاق لهم، أرغموا المزارعين وأسرهم على التخلي عن أراضيهم الزراعية، أو طردوا الناس من الأراضي التي تم العثور فيها على ''الكولتان'' وأرغموهم على العمل في مناجم حِرفية. ونتيجة لهذا حدث تدمير واسع النطاق للزراعة ونتجت آثار اجتماعية مدمِّرة كانت في عدد من الحالات تصل إلى حد الاستعباد. وفي حين أن من المحتمل أن القائمين بعمليات تجهيز ''الكولتان'' والمعادن الكونغولية الأخرى في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية لم يكونوا على علم بما كان يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية فإن التحقيقات التي أجراها الفريق كشفت عن وجود دواعي القلق الخطيرة هذه إلى حد أنه تقرر إثارة وعي مجتمع المشاريع التجارية الدولي بهذه المسائل من خلال المرفق الثالث وذلك في سياق المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات. وكان الغرض من ذلك يتمثل في لفت انتباه الشركات المدرجة في المرفق الثالث إلى مسؤوليتها إزاء مصدر المواد الخام التي تستخدمها.

١١ - ونشر تقرير الفريق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ أدى أيضا إلى إثارة قدر كبير من الاهتمام في وسائط الإعلام وبين القائمين بمراقبة الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وقد أقرّ مجتمع المشاريع التجارية الدولي بشكل خاص بأنه ليس

من الممكن أن تتخلى الشركات عن مسؤولياها في بلد يعاني من النزاع مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أبدى المستثمرون والممولون اهتماما شديدا بأنشطة الشركات التي كانوا يتعاملون معها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد علّقت الشركات نفسها بأن مسؤولياها قد تجاوزت ما كانت تُقر به من قبل. وقد أصبحت سلاسل الإمداد بالمواد الخام، بصفة خاصة، موضعا للتركيز الشديد، كما أها دفعت بعضا من الجهات التي وردت أسماؤها إلى أن تعيد تقييم أنشطتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢ - ومن المهم أيضا ملاحظة الاختلاف الكبير بين الشركات المدرجة، والأفراد المدرجين، في المرفقين الأول والثاني لتقرير الفريق، من ناحية، والشركات المدرجة في المرفق الثالث من ناحية أخرى. ويتضمن المرفقان الأول والثاني قوائم تشمل الشركات والأفراد ممن توفرت عنهم للفريق معلومات تشير إلى أن أنشطتهم التجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أسهمت، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تمويل نزاعات وخاصة في الجزء الشرقي والجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن ناحية أخرى فإن الشركات التي يتضمنها المرفق الثالث قد أدرجت لأها قد انتهكت بشكل واضح المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي مدونة غير إلزامية لأخلاقيات المشاريع التجارية. وكان المرفق الثالث أيضا وسيلة لتوصيف مشاركة تلك الشركات في أنشطة الاستغلال التي لم تكن مرتبطة مباشرة بنفس الدرجة بالنزاع وكانت ارتباطاها مع الزعماء هي بدرجة أقل ارتباطات مباشرة. وكما يبدو فإن تلك الشركات قد استفادت من الفوضى التي عمّت جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك، مثلا، من خلال الحصول على تنازلات، أو على عقود أخرى، من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشروط أفضل من الشروط التي كانت ستُفرض عليها في بلدان يسودها السلم والاستقرار.

١٣ - ولدى مناقشة الأعمال التي اضطلع بها الفريق فيما يتعلق بالشركات والأفراد الذين ترد أسماؤهم في مرفقات تقريره الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تجدر ملاحظة أن العدد الإجمالي للأطراف التي قامت بدور قد بلغ ١٥٧ طرفا. ومن بين تلك الأطراف وردت ردود من ١١٩ طرفا بما يمثّل ثلاثة أرباع مجموع الأطراف. والاجتماع بتلك الأطراف كان يمثّل مهمة سَوقية أساسية يتطلب القيام بها وقتا طويلا، وخاصة بالنظر إلى أن فترة ولاية الفريق كانت محدودة وعدد أعضائه قليل وإلى تعقُّد طبيعة المسائل التي تتعلق بعدد من الأطراف. ولضمان سلامة الإجراءات المتخذة خصِّص لكل طرف الوقت اللازم لضمان أن يشمل الحوار مع الفريق بالتفصيل جميع المسائل ذات الصلة بما يجعل احتمال التوصل إلى قرار يرضي الطرفين عند الحد الأقصى. وجرى عقد اجتماعات متابعة كلما كانت الحاجة تدعو إلى ذلك.

١٤ - وقبل أن يبدأ الفريق في القيام بأعماله الموضوعية طلب من مكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة أن يقدم إليه توجيهات بشأن كيفية معالجة الآراء والردود التي ترد إليه من الأفراد والكيانات. وبعد ذلك أصدر مكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة مذكرة ساعدت في توجيه الفريق بالنسبة لجميع تعاملات الفريق مع تلك الأطراف. وكانت واحدة من المسائل الأساسية التي قدّم مكتب الشؤون القانونية بالنسبة لها توجيهات إلى الفريق تتعلق بتقديم المعلومات إلى الشركات والأفراد حسبما تتطلبه الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٤٥٧. وقد أوصى مكتب الشؤون القانونية بأن تقدّم المعلومات والوثائق شريطة ألا يتم ذلك على حساب سلامة أعضاء الفريق أو موظفيه أو مصادره، وألا يكون منطويا على انتهاك واجب السرِّية الذي يعتبر حقا للمصدر، وألاّ يتعارض مع سلامة عملية اتخاذ القرارات داخل الفريق. وعلى هذا فإن الفريق قد حرص للغاية على أن يأخذ في الاعتبار تماما أمن مصادره ومسألة السرِّية عند تحديد المعلومات والوثائق التي يمكن نشرها. واتِّباعا لمبدأ سلامة الإجراءات القانونية عمل الفريق على توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات للأطراف في المناقشات والاتصالات التي أجراها معها.

معيار الإثبات

١٥ - يعتبر الفريق هيئة مستقلة لتقصي الحقائق أنشأها مجلس الأمن وتقدم التقارير والتوصيات إليه ونظرا لعدم توفر الفرصة للفريق في اللجوء إلى القضاء، فإن كل ما يستطيع أن يفعله هو أن يجمع المعلومات من مصادر طوعية. وقد تمكن الفريق على مدى السنوات الثلاث الماضية من إقامة شبكة واسعة لمصادر المعلومات في منطقة البحيرات الكبرى وفي البلدان التي لها صلة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. والفريق لا يتمتع بسلطات قانونية كتلك المتاحة للحكومات، مثل سلطة إجراء التحقيقات الجنائية والمدنية. ونتيجة لذلك فإنه عندما يجري تقييما لما إذا كان سلوك الفرد أو الشركة هو سلوك غير ملائم، ويستدعي بالتالي إدراجه في المرفقات، يتم تطبيق معيار للإثبات يستند إلى المعقولية وتوفر السبب الكافي. وفي الحقيقة فإن الفريق حصل بالنسبة لكل طرف معين على معلومات تشير ظاهريا إلى مشاركة الطرف في سلوك يتعلق بمعاملات تجارية لها علاقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بطريق مباشر أو غير مباشر، ولا يستوفي المعايير الدولية المقبولة عموما لسلوك الشركات أو الإدارة. واستخدم الفريق تقديره في تقييم أهمية هذه المعلومات وعلاقتها بالآراء والأفكار التي سيتم النظر فيها. وفي حالة الشركات المذكورة في المرفق الثالث، استخدم الفريق المبادئ الواردة في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالمشاريع متعددة الجنسيات كمرجعيات ملائمة.

١٦ - والمعلومات التي حصل عليها الفريق أثناء ولاياته أخذت أشكالا مختلفة، ولكنها تكونت أساسا من الوثائق ونتائج المقابلات مع الأطراف المعنية بما فيها المنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني الآخرين ومصادر داخل الشركات والحكومات والمنظمات السياسية والجماعات المسلحة. وفي حين أن بعض المعلومات المتعلقة بطرف معين تكون أحيانا قد أشركته بشكل واضح في سلوك غير ملائم ربما يكون غير قانوني تماما، فإنها في معظم الحالات تكون مؤشرا لهذا السلوك أو انتهاكا للأعراف الدولية لأخلاقيات الحكم والأخلاقيات التجارية. وطبيعة الفريق والولايات المختلفة التي أنيطت به تمنعه من تقرير إدانة، أو براءة، الأطراف التي تمارس أعمالا تجارية لها صلة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتبعا لذلك فإن الفريق قصَر عمله على الموضوع الضيق المتمثل في تحديد الأطراف التي حصل بالنسبة لها على معلومات تشير إلى وجود قضية ظاهرة تحتاج للمعالجة.

الحوار مع الأطراف

١٧ - اتصل الفريق في بداية ولايته بالأطراف التي وردت أسماؤها في المرفقات في تقريره الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ والتي وردت منها ردود فعل ودعاها إلى الالتقاء به. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر الفريق بيانا صحفيا يوضح ولايته الجديدة ويدعو جميع الأطراف إلى تقديم ردود لنشرها كإضافة إلى هذا التقرير. ونتيجة لإصدار هذا البيان الصحفي حدثت زيادة كبيرة في عدد الأطراف التي اتصلت بالفريق مما رفع العدد الإجمالي إلى أكثر من غالبية الأطراف المدرجة في المرفقات.

١٨ - ولتيسير الاستخدام الأمثل لوقت الفريق المحدود، قام الفريق أولا بدعوة الأطراف إلى لقائه في نيروبي، ابتداء من نيسان/أبريل، ثم في باريس في أيار/مايو. وأوضح الفريق أثناء هذه الاجتماعات التي عُقدت مع الشركات أو مُلاكها أو مديريها أن الهدف من إجراء الحوار هو الوصول إلى حل يرضي الطرفين والتطلع إلى المستقبل بدلا من التركيز على الماضي. وقد تم بجلاء توضيح أن الفريق ليس هيئة قضائية، ولكنه هيئة لتقصي الحقائق أنشأها مجلس الأمن وتقدم تقاريرها إليه مباشرة. وأوضح الفريق للأطراف أيضا أن الهدف هو رفع معيار سلوك الشركات وأسلوب الحكم في مناطق الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن الشركات الأجنبية يمكنها بصفة خاصة أن تلعب دورا مهما لو عملت بنفس المعايير التجارية التي كانت ستتبعها في بلدانها الأصلية أو في مكان آخر في العالم. وتم أيضا توضيح الصلة بين المعاملات التجارية للأطراف، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وتأجيج الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتم التشديد على ما يتبع ذلك من مسؤولية يتحملها القطاع التجاري. ولفت الفريق انتباه الشركات إلى الحالة الكارثية التي تشهدها جمهورية الكونغو

الديمقراطية إلى المأساة الإنسانية التي تسود مناطق الصراع. وجرى تسليط الضوء على الصلة بين الأنشطة التجارية في هذه المناطق واستمرار الأعمال القتالية. وفيما يتعلق بالشركات الواردة في الفصل الثالث، ناقش الفريق الحاجة إلى استغلال أكثر إنصافا وشفافية للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي يمكنها تعزيزه. وفي اجتماعات عُقدت مع كثير من الأفراد وممثلي الشركات، أعرب عدد متزايد منهم عن تقديرهم للدور الذي قام به الفريق في رفع مستوى وعيهم بالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالمسؤوليات التي تتحملها الشركات في عملها في مثل هذه البيئة.

١٩ - ونتيجة لهذه الاجتماعات، ورد أكثر من ٥٨ ردا من شركات وأفراد وذلك كي تُنشر وفقا للقرار ١٤٥٧ ومذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2002/340). ومن بين هذه الردود ورد ٥٤ ردا من أفراد ومن كيانات تجارية، في حين وردت أربعة ردود من حكومات. وقد نُشرت الردود كضميمة للتقرير الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/2002/1146/Add.1).

الاتصال والتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٢٠ - بعد انعقاد الفريق مرة أخرى في آذار/مارس بوقت قصير، عاود اتصاله مع لجنة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية بالاستثمار الدولي والمؤسسات المتعددة الجنسيات، وهي اللجنة المسؤولة عن الامتثال للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالمشاريع المتعددة الجنسيات. وتتألف اللجنة من ممثلين (أو نقاط وطنية) من ٣٤ بلدا هي أطراف في المبادئ التوجيهية. ودعي الفريق إلى الاجتماع باللجنة في باريس في نيسان/أبريل، حيث انعقدت مائدة مستديرة لمناقشة تقرير الفريق لعام ٢٠٠٢، وبصفة خاصة إمكانية تطبيق المبادئ التوجيهية في العالم النامي وفي البلدان، أو المناطق، المنكوبة بالصراعات.

٢١ - وبعد إجراء حوار مثمر للغاية، كان هناك اتفاق عام بضرورة تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات، التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على نطاق العالم، من أكبر بلد صناعي إلى أقل البلدان نموا. وقبل اتصال الفريق بمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، كانت حالة واحدة في أفريقيا فقط قد أحيلت إلى اللجنة أو إلى نقطة الاتصال الوطنية. وفضلا عن ذلك، جرى الإعراب عن التقدير للدور الإيجابي، أو السلبي، الذي يمكن أن تقوم به المشاريع المتعددة الجنسيات عندما تستثمر في البلدان أو المناطق التي تشهد حربا أو صراعا. وبعد اجتماع باريس، قام الفريق ورئيس لجنة الاستثمار الدولي والمؤسسات المتعددة الجنسيات، بوضع طريقة عمل يقوم

الفريق بموجبها بإحالة المعلومات إلى نقاط الاتصال الوطنية (رهنا بحماية سرية مصادرها) فيما يتعلق بالشركات الخاضعة لولايتها.

نتائج الحوار والعمل مع الأطراف

٢٢ - كان الهدف الأساسي من الحوار هو إيجاد حل للقضايا التي أدت إلى إدراج الأطراف في القائمة وذلك كي يمكن حذفها من المرفقات. ويتمثل الحل فيما يلي: عندما قارب الفريق نهاية ولايته، كان من المهم التأكد من عدم وجود قضايا لم يوجد لها حل متبقية في ملفاته. وفي الحالات التي لم يتيسر فيها الوصول إلى حل، إما لضيق الوقت أو بسبب عدم التوصل إلى اتفاق على الرغم من الجهود التي بذلها الفريق بمثابرة، تمت إحالتها إلى حكومات البلدان التي تقع ضمن ولايتها وذلك من أجل المتابعة. وينبغي ملاحظة أن البلدان المشار إليها بجانب أسماء الشركات في المرفقين الأول والثالث لا تعني بالضرورة بلد التسجيل. وفي بعض الحالات، تشير البلدان المبينة إلى المكان التي تعمل فيه الشركات العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي قد يختلف عن بلدان الشركات الأم. وبتقديم الفريق لنتائج عمله، قام بتقسيم الشركات الواردة في المرفقات إلى خمس فئات وفقا لنتائج حواره. والفئة الأولى تشمل الأطراف التي تم التوصل إلى حل معها، في حين أن الفئات الثانية والثالثة والرابعة تشمل الأطراف التي تمت إحالتها إلى نقاط الاتصال الوطنية أو الحكومات من أجل الرصد والمتابعة. أما الفئة الخامسة فتشمل الأطراف التي لم تستجب لتقرير الفريق على الرغم من توفر الفرصة لها للقيام بذلك. وتقدم الفقرات التالية وصفا مفصلا لكيفية تجميع الفئات.

الفئة الأولى، تم التوصل إلى حل معها

٢٣ - أثناء عمل الفريق مع الشركات والأفراد من أجل استكمال نتائجه، وإذا أمكن إيجاد حل للقضايا التي أدت إلى تسجيلها في القوائم في تقرير تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، دخل الفريق في مناقشات معمقة شملت، في جملة أمور، تبادل المعلومات والآراء. وقد اتضح خلال هذه المناقشات والاتصالات ذات الصلة أنه من الضروري أن تُدرس كل حالة بناء على وقائعها. ونتيجة لذلك فإن عناصر الحل تتراوح على نطاق واسع وفقا للملامح الخاصة بكل حالة. وينبغي ملاحظة أن الحل ينبغي التماسه في سياق النتائج لمصلحة الطرفين، أي الأطراف المعنية وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما يتعلق بالحد من الأوضاع أو البيئة التي ساعدت على الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وبشكل عام فإن الحوار الذي تم مع ٦١ طرفا من الأطراف التي ردت على تقرير الفريق ومجموعها ١١٩ طرفا قد أدى إلى التوصل إلى حل ولم تبق قضايا معلقة. ونتيجة لذلك، يعتبر أن الأطراف الواردة في قائمة

الفئة الأولى قد حُذفت من المرفقات. ويشمل المرفق الأول للتقرير الحالي هذه القائمة. وينبغي التشديد على أنه ينبغي ألا يُنظر إلى الحل يطعن في صحة النتائج التي توصل إليها الفريق في السابق فيما يتعلق بأنشطة هذه العناصر. وما يوضحه الحل بدلا من ذلك هو عدم وجود قضايا معلقة حاليا، وأن القضايا الأصلية التي أدت إلى التسجيل في القائمة الواردة في المرفقات قد تمت معالجتها على نحو يرضي الفريق والشركات أو الأفراد المعنيين.

٢٤ - وفي حين أن الأنواع التالية ليست إرشادية فإنها تمثل الأنواع الرئيسية للحلول التي تم التوصل إليها والحالات الأكثر وضوحا هي الحالات التي يعترف فيها الطرف بأن الموضوع الذي ذكره الفريق هو حالة من حالات السلوك التجاري غير الملائم، وفيها بالتالي يكون قد اتخذ إجراء لإصلاحها أو قدم تعهدا جادا في إطار زمني محدود لعمل ذلك. وكانت الأمثلة الخاصة لذلك مع الشركات التي تقوم بشراء المعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي اعترفت بأن مراقبتها وفحصها لمنشأ هذه المعادن كان ضعيفا وربما يكون قد نجم عنه شراؤها من مناطق الصراع بما يؤدي بالتالي إلى تمويل الصراع، وإن كان ذلك بشكل غير متعمد في أغلب الأحيان. وفي حالة البنوك المذكورة في قائمة الفريق، كانت هناك حالات استرعى فيها الفريق نظرها إلى حسابات تم فتحها من جانب أفراد أو شركات تشترك في أنشطة غير قانونية. وقامت البنوك المعنية بعد ذلك بقفل هذه الحسابات، وشكرت الفريق على تنبيهها إليها. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت تلك البنوك بتشديد إجراءاتها فيما يتعلق بفتح حساب العملاء.

٢٥ - وهناك أيضا شركات لها علاقات عرضية أو صلات غير مباشرة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه الشركات لا تتاجر مباشرة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ولكنها تتعامل معها عبر وسيط واحد على الأقل. وتشمل هذه الجهات، على سبيل المثال، الشركات التي تقدم خدمات تحليلية لمصدري المعادن أو الشركات التي تشتري مسحوق التنتاليوم الجاهز للاستعمال والمنتج من مواد خام قد يكون منشؤها من جمهورية الكونغو الديمقراطية ولكنها عولجت خارج البلاد. وقد استطاع الفريق خلال حواره مع هذه الشركات زيادة وعيها بالعمل في مناطق الصراع، وأن يوضح لها كيف يمكنها الإسهام في الاستغلال العادل والشفاف للموارد الطبيعية عن طريق التعامل مع الشركات ذات السمعة الطيبة فقط.

٢٦ - ومن أنواع الحلول الواضحة أيضا إنهاء الشركة لعملياتها في جمهورية الكونغو أو لصفقاتها مع الأطراف الكونغولية. ومن الأمثلة على ذلك عدد من شركات استيراد الماس في

أوروبا وأمريكا الشمالية. وقد توقفت هذه الشركات عن ممارسة الأعمال التجارية مع الشركات الكونغولية التي لم تستطع الوفاء بمعايير دولية لأخلاقيات الأعمال التجارية، لا سيما فيما يتعلق بضمان عدم دخول الماس المؤجج للصراعات أو الماس الملطخ بالدماء في معاملاتها التجارية. بيد أن هناك حالات ترك فيها بعض الأفراد الواردة أسماؤهم في المرفق الثاني المناصب التي أدرجت أسماؤهم بسببها في القائمة أو توقفوا عن المشاركة في المعاملات التجارية التي أدت إلى إدراجهم فيها.

٢٧ - وهناك شكل آخر من الحلول يتمثل في زيادة شفافية عمل الشركات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشفافية المعاملات التجارية معها. وقد استطاع الفريق في الحالات من هذا القبيل أن يبين للشركات المعنية أن تصرفها ينظر إليه عموما كتصرف مشبوه. وأوضح مثال على ذلك المشاريع التي تنطوي على منح امتيازات التعدين، ومعالجة مواد النفايات معالجة إضافية، وعلى الأخص الركام المحتوي على الكوبالت والنحاس، حيث جرى نقاش واسع النطاق بخصوص الشروط. وكثيرا ما بدت هذه الشروط سخية بصفة خاصة للمستثمرين الأجانب المعنيين وبأسعار تقل عن تلك التي يمكن التوصل إليها لو اتبعت طرائق مغايرة لتسويق المبيعات في ذلك الحين على نطاق أوسع. وكثيرا ما اعترف هؤلاء المستثمرون الأجانب في مناقشات الفريق معهم بأنهم لم يوفقوا تماما في إيضاح الفوائد التي يجنيها شركاؤهم الكونغوليون والدولة الكونغولية من هذه المشاريع، وفي بيان المجازفات المالية التي أقدموا عليها. وهناك أيضا حالات وظفت فيها شركات التعدين الأجنبية سياسيين أو مسؤولين حكوميين قدامى اشتهروا بالفساد لمساعدتها على استصدار التصاريح والموافقات التنظيمية الضرورية. وقد ألغت تلك الشركات هذه العقود الاستشارية عندما اتضح لها الضرر الذي يمكن أن يُلحقه أولئك الأشخاص بسمعتها.

٢٨ - وتندرج ضمن هذه الفئة أيضا الشركات التي عملت في جمهورية الكونغو الديمقراطية لسنوات عديدة، على الأقل منذ فترة سابقة لاندلاع الصراع الحالي في عام ١٩٩٨. ونظرا لأن تلك الشركات قد عملت في مناطق واقعة تحت سيطرة متمردين أو مجموعات معارضة، فإن أنشطتها قد تبدو وكأنها غير قانونية أو غير شرعية. غير أنه تبين نتيجة للحوار الذي أجرته الشركات مع الفريق أن ممارساتها التجارية يمكن اعتبارها مقبولة، إذ أنها تُسهم إسهاما إيجابيا في توفير السلع والخدمات للمجتمعات المحلية التي تعمل فيها، وكذلك في توفير فرص العمل للسكان المحليين. واستطاع الفريق بصفة خاصة التحقق من أن هذه الشركات تدير أعمالها بطريقة مسؤولة، ولم تمول مباشرة أية أنشطة تُسهم في تأجيج الصراع.

الفئة الثانية – الحل المؤقت

٢٩ – تشمل الفئة الثانية الشركات ومالكيها الذين توصلوا مع الفريق إلى حلول مؤقتة تتوقف على وفاء الشركات بتعهدات تتعلق بالإدارة الرشيدة للمنشآت ولا يحين موعدها إلا بعد انتهاء ولاية الفريق. وقد حلت جميع المسائل الجوهرية، و لم يبق سوى المضي قدما في تحسين الضوابط والإجراءات. ونتيجة لذلك، طلب الفريق من نقاط الاتصال الوطنية المسؤولة عن تنفيذ المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات في البلدان المعنية أن ترصد الامتثال. وقد أحيل ما مجموعه ثمانية أطراف، منها تجمعان لشركات الأعمال التجارية، إلى المنسقين الوطنيين في بلجيكا والمملكة المتحدة (انظر المرفق الأول لهذا التقرير).

الفئة الثالثة – الحالات التي أحيلت لاستكمال المعلومات عنها أو لإجراء مزيد من التحقيقات

٣٠ – تشمل الفئة الثالثة الشركات ومالكيها الذي أحيلوا إلى نقاط التنسيق الوطنية لاستكمال المعلومات أو لإجراء مزيد من التحقيقات. وهذه الحالات هي حالات لم يتمكن الفريق من التوصل إلى حل لها لسبب من عدة أسباب. والسبب الأكثر تواترا هو رفض الشركة لادعاء الفريق بوجود مسائل تتطلب المعالجة فيما يتعلق بأنشطتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو معها. فمثلا، رفضت إحدى الشركات قبول مسؤوليتها عن القيام بما تستطيع عمله للحيلولة دون تقديم دعم، حتى ولو لم يكن ذلك مقصودا، لمجموعات المتمردين في مناطق الصراع التي قد يكون للشركة فيها نشاط أو مصالح تجارية. وتضم هذه الفئة أيضا شركات يبدو أنها لم تف حتى بمبادئ أفضل الممارسات التي استنتها لنفسها. ونظرا لأن المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي مدونات لقواعد السلوك الأخلاقي الحميد للأعمال التجارية فإن اللجنة ترى أن من المهم إجراء مزيد من التحقيقات في هذه الحالات من التقصير أو الانحراف. وإضافة إلى ذلك، هناك شركات منهمكة في اتخاذ إجراءات قانونية من غير المحتمل أن تعرف نتائجها قبل نهاية ولاية الفريق. وفي معرض هذه الإجراءات القانونية قد تظهر معلومات ذات أهمية في تقييم مدى تورط الشركات المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالتالي فإن الملفات المفتوحة قد أحيلت إلى نقاط التنسيق الوطنية في البلدان التي سجلت فيها هذه الشركات. وقد أحيل إلى نقاط التنسيق الوطنية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في ألمانيا وبلجيكا والمملكة المتحدة، ما مجموعه ١٣ ملفا تغطي ١٨ شركة (انظر المرفق الأول لهذا التقرير).

الفئة الرابعة – الحالات التي أحيلت لإجراء مزيد من التحقيقات

٣١ – تشمل الفئة الرابعة الشركات والأفراد الذين أحيلوا إلى الحكومات لإجراء مزيد من التحقيقات، أو طلبت الحكومات معلومات من الفريق بشأنها، لتمكينها من إجراء تحقيقاتها الخاصة. وإضافة إلى إحالة الشركات إلى الحكومات لأسباب مماثلة لظروف الفئة الثالثة من الشركات، كان هناك أيضا حالات تعذر فيها من الناحية العملية الالتقاء ببعض الشركات التي توجد مقارها في بلدان بعيدة عن كل من كينيا وفرنسا. ونتيجة لذلك، طلب الفريق من حكومات هذه الشركات إجراء تحريات (انظر المرفق الأول لهذا التقرير).

الفئة الخامسة – الأطراف التي لم ترد على تقرير الفريق

٣٢ – أخيرا، هناك أطراف لم ترسل ردودا إلى الفريق و لم تتصل به. وتمثل هذه الأطراف وعددها ٣٨ طرفا ما يقرب من ربع مجموع الأطراف المدرجة في المرفقات الأول والثاني والثالث للتقرير السابق للفريق. ورغم توافر الوقت الكافي للاتصال بالفريق والالتقاء به فإن تلك الأطراف اختارت عدم القيام بذلك، وذلك حقها. وبالتالي، لن يعلق الفريق على تلك الأطراف عدا أن يورد أسماءها في الفئة الخامسة (انظر المرفق الأول لهذا التقرير).

ثالثا – نقل المعلومات كي تقوم السلطات الحكومية بإجراء تحريات

٣٣ – طلبت الفقرتان ١٢ و ١٥ من القرار ١٤٥٧ (٢٠٠٣) أن يقيم الفريق حوارا، في جملة أمور، مع الدول الواردة في تقريره، وحث جميع الدول على إجراء تحقيقاتها لتوضيح الاستنتاجات التي يتوصل إليها الفريق. وفي الفقرة ١٦ من التقرير ذاته، لاحظ مجلس الأمن بارتياح أن المدعي العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية كان قد شرع في إجراءات قضائية أولية في الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق وأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية السابقة كانت قد قررت توقيف المسؤولين الواردة أسماؤهم في تقارير الفريق عن العمل مؤقتا ريثما تجرى تحقيقات أخرى. وطلب المجلس إلى الفريق أيضا أن يتعاون تعاونا تاما مع مكتب المدعي العام وأن يقدم إلى هذا المكتب المعلومات التي قد تلزم لإجراء تحقيق. وفي الفقرة ١٧، لاحظ المجلس أيضا بارتياح قرار حكومة أوغندا القاضي بإنشاء لجنة تحقيق قضائية. وفي الفقرة ذاتها، حث المجلس جميع الدول المعنية وبخاصة حكومتي زمبابوي ورواندا على التعاون التام مع الفريق ومواصلة التحقيق في الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٤ – خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وبعد أن نشر فريق الخبراء تقريره (S/2002/1146)، اجتمع الفريق مع المدعي العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقر الأمم

المتحدة. وفي أعقاب تلك الاجتماعات، نقل الفريق معلومات تتعلق بمعلومات رئيسية تُستخدم في تحقيق أولي فُتح بشأن الاستنتاجات الواردة في التقرير. وبعد عقد اجتماع ثان في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣، أجرى الفريق اتصالات منتظمة مع مكتب المدعي العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن قام مدع عام جديد للجمهورية بأداء اليمين القانونية في حزيران/يونيه. وعقد الفريق خلال زيارته لكينشاسا، في ٣ أيلول/سبتمبر، اجتماعا مع المدعي العام الجديد وبحث في نوع التعاون المطلوب من الفريق، في ضوء الواقع بعد انتهاء التحقيق الأولي الذي بدأ في السنة الماضية في استنتاجات الفريق، وقدم تقرير إلى رئيس الجمهورية جوزيف كابيلا في ٢٠ آذار/مارس. وفي مناقشة هاتفية للمتابعة خلال أسبوع ١٧ أيلول/سبتمبر، أبلغ المدعي العام الفريق بأن مكتبه سينظر في طلب معلومات ووثائق إضافية في ضوء القرار الذي اتخذه البرلمان حول مسألة إنشاء لجنة لاستعراض وتنقيح جميع الامتيازات والعقود التي وقعت منذ عام ١٩٩٧. وقد أوصي بذلك في تقريرَي الفريق السابقين. وأبلغ المدعي العام الفريق كذلك أن مكتبه سينتظر نشر التقرير النهائي للفريق قبل أن يتخذ قراره النهائي.

روانـــدا

٣٥ - خلال زيارة قام بها الفريق إلى كيغالي، قدم الفريق إلى نائب المدعي العام في رواندا في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وثائق عن الاستغلال الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وصلات أخرى لرواندا أو الجيش الوطني الرواندي أو أفراد الجيش الرواندي. ونوقشت هذه المسائل أيضا في اجتماعات متابعة مع وزير الخارجية الرواندي ومع المبعوث الخاص للرئيس كاغاميه للبحيرات الكبرى في ١٧ أيلول/سبتمبر.

زمبابوي

٣٦ - في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٣، بعثت حكومة زمبابوي إلى الفريق ردودا قدمها ثلاثة أشخاص من زمبابوي وردت أسماؤهم في تقريره الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وفيما اعتبر الفريق أنه لا يزال يوجد عدد من المسائل المعلقة، فقد قدم معلومات ووثائق إلى سلطات زمبابوي لتمكينها من دراسة استنتاجات الفريق واتخاذ الإجراء التصحيحي الملائم.

نقاط الاتصال الوطنية

٣٧ - كما سبق أن ذُكر، وفر فريق الخبراء أيضا نقاط اتصال وطنية من بلجيكا وألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مع جميع المعلومات والوثائق المتاحة المتعلقة بعدد من الأفراد والشركات الخاضعة لسلطتها القضائية والتي وردت أسماؤها في

تقرير الفريق الأخير. وقضايا هؤلاء الأفراد والشركات، المدرجة في الفئتين الثانية والثالثة من المرفق الأول من هذا التقرير، تتطلب مزيدا من الرصد أو التحديث.

رابعا - معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات استجابة لتوصيات الفريق السابقة

٣٨ - تنفيذا للفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٤٥٧ (٢٠٠٣)، طلب مجلس الأمن إلى الفريق أن يدرج في تقريره، في جملة أمور، معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات استجابة لتوصيات الفريق السابقة، بما فيها معلومات عن مدى تأثير بناء القدرات وإجراء الإصلاحات في المنطقة على أنشطة الاستغلال.

٣٩ - وحدد الفريق إثني عشر دولة في المنطقة تمر عبرها سلع صادرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشمل هذه الدول أوغندا وبوروندي ورواندا وزمبابوي، فضلا عن دول إقليمية أخرى، مثل أنغولا وتترانيا وجمهورية الكونغو وجنوب أفريقيا الوسطى وزامبيا وكينيا وموزامبيق.

٤٠ - وقدم الفريق أسئلة إلى البلدان الإثني عشر جميعها واستفسر، على وجه الخصوص، عن التدابير المتخذة للمساعدة في كبح الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتأثير المتوقع لهذه التدابير، وتدابير بناء الثقة الموصى بها لكفالة استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو قانوني. ومن بين هذه البلدان الإثني عشر، لم ترد على الأسئلة سوى أوغندا ورواندا وزامبيا وزمبابوي.

٤١ - وأشارت أوغندا إلى أن إنشاء لجنة بورتر ودور أوغندا الإيجابي ومشاركتها في عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى تشكل أهم خطوة اتخذها البلد لكبح الاستغلال غير القانوني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكدت رواندا على أن انسحاب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية قد يُعتبر أهم خطوة تتخذها، غير أنها رفضت أن تتطوع وتقدم توصيات وذلك بالنظر إلى أنها لا تملك الولاية أو الخبرة للقيام بذلك. وذكرت زمبابوي أنها ”ليست في موقع يمكنها من اتخاذ أية تدابير ... وذلك لأنها لا هي ولا مواطنيها متورطين في صفقات غير قانونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية“. أما بالنسبة لزمبابوي، فإنها لم تتخذ تدابير هامة جديدة بالإضافة إلى التدابير الإدارية الحالية والضوابط الأمنية الحدودية.

٤٢ - وفيما يتعلق بتدابير الثقة وبناء القدرات، أكدت أوغندا الحاجة إلى تعزيز حل الصراعات في المنطقة وإعادة إنشاء مؤسسات حكومية فعالة، وخاصة وضع ضوابط فعالة على التجارة والإيرادات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

خامسا - الاستغلال وتدفق الأسلحة والصراعات

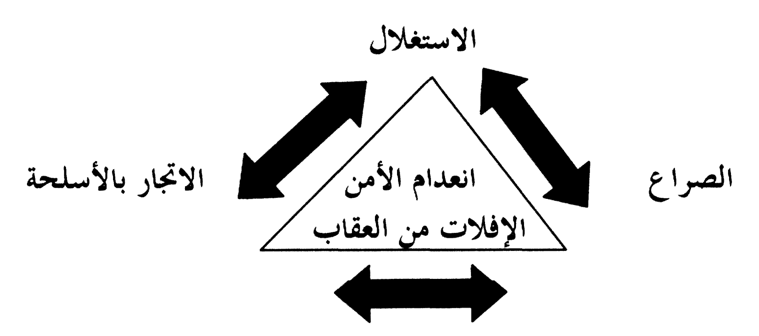
٤٣ - منذ أن أصدر الفريق تقريره الأخير في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، حدثت تطورات كبيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبعد انسحاب القوات الأجنبية، وقّعت الأطراف الكونغولية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، على الاتفاق العالمي الشامل، الذي ينص على إنشاء حكومة الوحدة الوطنية في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وانعقد البرلمان الكونغولي الجديد لأول مرة في ٢٢ آب/أغسطس. وقد شهدت هذه الفترة أيضا قتالا مكثّفا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في مقاطعة إيتوري.

٤٤ - وظل الاستغلال غير المشروع أحد أهم مصادر تمويل الجماعات الضالعة في إدامة الصراع، لا سيما في الجزء الشرقي والجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال السنة الماضية، اتسم هذا الاستغلال بتنافس مكثف فيما بين مختلف الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية في سعيها للمحافظة على سيطرتها على الإقليم، وفي بعض الأحيان توسيع سيطرتها عليه.

٤٥ - وفي هذا الصدد، شجّع على انتشار المليشيات فراغ السلطة الذي نشأ عن انسحاب قوات الدفاع الرواندية، وفيما بعد جيش الدفاع الشعبي الأوغندي. وتنافست هذه المليشيات للسيطرة على المناطق الاستراتيجية التي توجد فيها الموارد المربحة والتي كانت تسيطر عليها سابقا القوات الأجنبية. ويرى الفريق أن تدهور حالة الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي نتج عن المواجهات المسلحة المكثّفة فيما بين هذه المليشيات، كان له أثر مباشر على مستوى، وطبيعة، استغلال الموارد، مقارنة بالسنوات الماضية. وبصفة عامة، أدى هذا الانتقال للسيطرة من القوات الأجنبية إلى الجماعات المسلحة إلى انخفاض مؤقت في حجم الموارد المستغلة بصورة غير مشروعة.

٤٦ - وقد أدى القتال في المناطق التي كان الصراع عليها على أشده. إلى عرقلة تقصي الحقائق والتحقيق الميداني في الحالة الراهنة على الأرض، ومع ذلك، يفهم الفريق، استنادا إلى المعلومات الواردة من مختلف المصادر، أنه خلال الفترة الراهنة تركز أكثر استغلال الموارد على الذهب والماس. وهذه المعادن تدر دخلا كبيرا على أساس وزن الوحدة، ويسهل نقلها، ويمكن استخدامها بدلا من العملات الصعبة في المعاملات. وتظل هذه المواقع التي يتم فيها استخراج هذين المعدنين الثمينين بصورة بدائية نشطة في كثير من المناطق: إيتوري، وأجزاء أخرى من الإقليم الشرقي، وشمال وجنوب كيفو، ومانيما. وإذا أضيف إلى ذلك أموال الجمارك التي يتم جمعها من نقاط الحدود، أصبحت الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية

قادرة على تمويل أنشطتها العسكرية، بما في ذلك إمدادات الأسلحة، كما هو موضح في الرسم البياني الوارد أدناه.



٤٧ - وعملية تقصي الحقائق التي قام بها الفريق تشير إلى أن هذه العلاقات، التي تم تحليلها بالتفصيل في تقاريره السابقة، ما زالت مهمة، كما كانت مهمة في الماضي. وعند كسر هذه الدائرة يصعب استئصال، أو وقف، الاستغلال غير المشروع بدون التصدي أيضا لمسألة الاتجار بالأسلحة. وبناء عليه، كان تركيز العمل الميداني للفريق وتقصيه للحقائق منصبّا على الأنماط والاتجاهات في الاتجار بالأسلحة والمجموعات الضالعة بذلك، بما في ذلك تحليل استراتيجياتها وخططها. وقد جمع الفريق معلومات مفصَّلة ووثائق تبيِّن كيف تكيفت هذه الجماعات، ومازالت تتكيف، مع التطورات السياسية الأخيرة، لا سيما من حيث إنشاء حكومة الوحدة الوطنية. ومن الواضح أن هذه الجماعات تقوم بتطوير استراتيجيات لبناء، وتوسيع، سيطرتها السياسية والاقتصادية في مختلف أجزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في الجزء الشرقي والجزء الشمالي الشرقي. وقد تم عرض تفاصيل الاستغلال والاتجار بالأسلحة على رئيس مجلس الأمن وأعضائه. والمعلومات والوثائق التي يقدمها الفريق يمكن أن تكون مفيدة في وضع آلية لرصد الأسلحة إذا قرر مجلس الأمن إنشاء مثل هذه الآلية.

سادسا - الخطوات القادمة

٤٨ - في حين أن استغلال الموارد الطبيعية قد تكثَّف خلال الصراع الأخير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أن هذا الاستغلال للموارد الطبيعية التي لا يستفيد منها معظم الشعب الكونغولي ليست ظاهرة جديدة. وهذه الظاهرة لم تبدأ مع إنشاء هذا الفريق منذ ثلاث سنوات، ولن تنتهي مع انتهاء ولايته. وبسبب عدم وجود حكومة قوية ومركزية ومنتخبة بصورة ديمقراطية تسيطر على أراضيها، سيستمر الاستغلال غير المشروع وسيُستخدم كدافع وكوقود لمواصلة الصراع في المنطقة، على حساب الشعب الكونغولي الذي عانى الكثير لمدة طويلة.

٤٩ - وإنشاء حكومة ومؤسسات انتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعد خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، وللأسباب التي تم إبرازها أعلاه، فإن هذه العملية يمكن الرجوع عنها. وستستمر العقبات الرئيسية بينما ينتقل البلد من حالة الصراع والانقسام إلى حالة توحيد وسلام وأمن وانتعاش اقتصادي. وينبغي ألا يكون هناك أي وهم في أن الشعب الكونغولي يستطيع أن يضطلع بنفسه بهذه المهمة الشاقة. فبدون مشاركة فعَّالة من المجتمع الدولي، ستكون احتمالات النجاح ضئيلة. وقد أظهر المجتمع الدولي بالفعل تصميمه السياسي والتزامه من خلال اعتماد القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الذي عزز ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الانتشار السريع لقوة الطوارئ المؤقتة الدولية في بونيا في حزيران/يونيه الماضي. غير أن الوقت قد حان الآن للمجتمع الدولي أن يُبدي نفس الالتزام، عن طريق القيام بطريقة منسقة بتوفير المساعدة التقنية والمالية التي توجد حاجة ماسة إليها دعما للعملية الانتقالية. وقد أبرز الفريق باستمرار في تقاريره السابقة ضرورة تعزيز القدرة الوطنية على السيطرة على استغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنظيمها. وقد حان الوقت الآن لتحقيق هذا الهدف.

٥٠ - والتأكد من أن الحكومة المركزية تسيطر على مواردها الطبيعية لصالح السكان سينطوي على عملية معقّدة ذات مراحل مختلفة. ويتمثل أحد أهم التحديات في المساعدة على بسط السلطة الانتقالية بسرعة في كل أنحاء الأراضي الوطنية، لا سيما في المناطق التي تنطوي على مشاكل مثل إيتوري وكيغوس. ويتعين على الحكومة الانتقالية، بمساعدة المجتمع الدولي، أن تعطي لهذه العملية أولوية عالية. ويمكن أن تتمثل نقطة الانطلاق، إذا أمكن ذلك، في جعل الهياكل الإدارية القائمة في المناطق، التي كان يسيطر عليها المتمردون سابقا، تحت إدارة السلطة المركزية لحكومة الوحدة الوطنية. وينبغي أن يصاحب بسط سلطة الحكومة إصلاح قطاع سيادة القانون وإعادة إنشاء قدرة العدالة الجنائية بجميع أجزائها، في الشرطة والقضاء والإصلاحيات. وسوف تكون لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمساعدة الدولية أهمية حيوية في هذا الصدد، بما في ذلك توفير المساعدة التقنية في إصلاح الصكوك التشريعية، بما يشمل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية وذلك بهدف جعل هذه الصكوك متماشية مع احتياجات المحاكم، لكي تستطيع أن تؤدي وظيفتها بصورة فعالة، ومع الصكوك القانونية الدولية التي انضمت إليها جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيحتاج الأمر إلى دعم مادي أيضا لتدريب قوات الشرطة المتكاملة الوطنية ولإعادة تأهيل مرافق العدالة الجنائية.

٥١ - ويتمثل أهم عامل من عوامل ضمان إعادة توحيد الأراضي الوطنية في الإدماج الفعال للقوات المسلحة الجديدة. وبينما توصل الشركاء في المرحلة الانتقالية إلى اتفاق حول هيكل قيادة هذه القوات، ما زال يتعين تحقيق هذا الاندماج. وبالإضافة إلى إرادة الأطراف، التي ما زالت غير موجودة، كما تم توضيحه آنفا، سيتطلب نجاح هذه العملية استراتيجية وطنية للقوات المسلحة تحدد حجم وهيكل القوات، فضلا عن المقر العسكري لها لكي تسيطر بصورة فعالة على جميع المليشيات المسلحة بغية إنشاء قوات متكاملة جديدة. وينبغي الإشارة مرة أخرى إلى أن دعم المجتمع الدولي له أهمية حيوية بالنسبة لتدريب القوات الجديدة، فضلا عن التسريح الفعال والسريع للأفراد الفائضين عن الحاجة، وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٥٢ - وبصورة موازية لبسط سلطة الحكومة، هناك عدد من الإصلاحات المؤسسية التي تم البدء بها على الفور من أجل السماح للحكومة المركزية المنتخبة بصورة ديمقراطية - بمجرد تنصيبها - بضمان الاستغلال المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتضمن ذلك التوصيات التالية:

- **السيطرة الفعالة على الحدود الوطنية** هي شرط مسبق إذا أريد وقف تدفق الموارد الطبيعية المستخرجة بصورة غير مشروعة بالإضافة إلى وقف تدفق الأسلحة. وبينما سيؤدي الجيش الوطني الموحد والشرطة دورا رئيسيا في هذا الصدد، تستطيع إدارة فعالة للجمارك أن تقدم فوائد كثيرة، بما في ذلك توفير دخل أكبر من الضرائب والحد من التهريب. وعليه ينبغي القيام باستعراض تشخيصي شامل للجمارك (مكتب الجمارك والرسوم) في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأفضل أن يكون ذلك بمساعدة مستشارين دوليين معترف بهم. وبعد إجراء هذا الاستعراض، ينبغي وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة تغطي الفترة المتوسطة الأجل لتحسين عمل الوكالة. وستعالج هذه الاستراتيجية موضوع التدريب والمعدات وبصفة خاصة المسائل المتعلقة بالإدارة السليمة.

- عانت جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة تقليدية من نظام غير فعال في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات على أحسن تقدير. وتعزيز عملية مراجعة حسابات الحكومة وتوسيع نطاق تلك العملية، على يد مجلس لمراجعة الحسابات، أمر ضروري لكي يستطيع المجلس القيام بمراجعة منتظمة لحسابات جميع إدارات الحكومة ووكالاتها في كل أنحاء البلد. وينبغي أن يقوم المجلس أيضا بمراجعة حسابات الدخل من الموارد الطبيعية، من خلال نشر تقارير سنوية وبصورة متواترة. وفي هذا الصدد،

ينبغي تطوير نظم مراجعة الحسابات في الأقاليم، لا سيما في مناطق الصراعات في كيغوس وإيتوري، بحيث يمكن تحقيق الشفافية بالنسبة للإيرادات والنفقات. وهذه الشفافية ضرورية للتأكد من أن جميع الأقاليم تتلقى حصتها من الدخل من الموارد الوطنية بصورة منصفة، ومن استخراج المعادن في مناطقها. وبالإضافة إلى ذلك، سيضع هذا الكشف الإدارات المحلية في موضع مساءلة أكبر من حيث تصرفها في الأموال العامة. وينبغي اتخاذ التدابير للتأكد من أن هذه الأموال المستحقة للإدارات الحكومية الإقليمية، بما في ذلك الكيانات الإدارية اللامركزية، من الحكومة المركزية في كينشاسا، تُدفع في مواعيدها. وينبغي وضع حد فوري للإنفاق غير الوارد في الميزانية التي وافق عليها البرلمان.

- وينبغي الاهتمام بجدية **بتصفية المؤسسات الحكومية الكبيرة للموارد المعدنية** مثل جيكامين وميبا. فقد كانت هذه الكيانات غير الفعالة للغاية الوسيلة التقليدية التي يتم بها تحويل الثروة التي تولدها الموارد الكونغولية عن أصحابها الحقيقيين، أي الشعب الكونغولي. وفي هذا الصدد قدر الفريق أن إصلاح هذه المؤسسات وإعادة الإدارة السليمة إليها لن تكون عملية فعالة من حيث التكلفة نظرا لضخامة المهمة وللعقبات التي تعترضها. لذلك فإنه ينبغي أن تنظر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بمساعدة من المجتمع الدولي، في بيع هذه المؤسسات إما بالحالة التي هي عليها أو في بيع أجزاء منها، أي تلك الأجزاء التي قد تهم المستثمرين المحتملين.

عن توسيع نطاق الفوائد التي تتحقق من استغلال الموارد الطبيعية

٥٣ - الكشف عن الإيرادات المكتسبة من قطاع الموارد الطبيعية خطوة مهمة نحو تحقيق الشفافية في هذا القطاع المربح للغاية. وينبغي تنفيذ مبادرة ''**أنشر ما تدفعه**'' في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا الأمر ينطوي على ما يلي:

- أن تكشف شركات الموارد الطبيعية، المحلية والأجنبية معا، عن جميع المدفوعات التي تسددها للحكومة (رسوم الامتيازات والضرائب والرسوم والحصص من الأرباح وغيرها).

- أن تكشف الحكومة عما تلقته من تلك الشركات وكذلك عن الكيفية التي استُخدمت بها هذه الإيرادات، بما في ذلك المبالغ المسدَّدة إلى صندوق الموارد الطبيعية المقترح (انظر أدناه). وسيلزم وضع مبادئ توجيهية بشأن الإبلاغ/الكشف بحيث تكون تلك المبادئ شاملة بقدر الإمكان وبسيطة في الوقت ذاته. وينبغي ألا يكون هذا الكشف في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مستوى الحكومة

المركزية فقط بل أن يكون على مستوى الأقاليم أيضا بحيث يمكن متابعة المبالغ المستحقة لكل إقليم/مقاطعة، وفقا لقوانين التعدين. وينبغي للشركات التي تتحلى بروح المسؤولية أن تنتفع من تحسين مستوى التكافؤ بين المتنافسين فيما تقوم به من أنشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- أن ينظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في جعل تنفيذ مبادرة ”أنشر ما تدفعه“ شرطا من شروط مواصلة التمويل لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

- أن تنظر أسواق الأوراق المالية الدولية في إدراج الكشف الإلزامي عن المدفوعات التي تقوم بها الشركات المشاركة في الصناعات الاستخراجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن شروط وضعها في قائمة الشركات التي تباع أسهمها في سوق الأوراق المالية.

- ينبغي تحسين قدرة المجتمع المدني من خلال التمويل والتدريب وإقامة الشراكات من أجل رصد جمع وإنفاق إيرادات الحكومة من القطاع الاستخراجي. وبوسع المانحين الدوليين والمنظمات غير الحكومية على الأرجح أن تلعب دورا هاما في بناء هذه القدرة لدى المنظمات غير الحكومية والرابطات الكونغولية.

٥٤ - وقد تكون إحدى الخطوات اللازمة لكفالة توزيع أكثر عدلا للثروات الناجمة عن استغلال الموارد الطبيعية تتمثل في إنشاء صندوق للموارد الطبيعية يوضع فيه جزء مما يحققه استغلال الموارد الطبيعية من إيرادات. ويقوم الصندوق باستخدام إيراداته في مشاريع الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك برامج توفير فرص العمل وتنويع المبادرات بغية مساعدة الأقاليم في تخفيض اعتمادها على الموارد الطبيعية. وينبغي أن يُدار هذا الصندوق بواسطة وكالة حكومية مستقلة، بمساعدة تقنية دولية وتحت إشراف دولي، وتكون تلك الوكالة مستقلة عن الوزارات القائمة المسؤولة عن جمع وإنفاق الأموال الحكومية.

٥٥ - وبالمثل، فإنه عندما تعمل شركة للموارد الطبيعية في منطقة تكون فيها الهياكل الأساسية المحلية متخلفة، وحيث تفتقر تلك المنطقة إلى القدرة اللازمة لبناء المدارس والمستشفيات وغيرها من المرافق العامة، ينبغي إيلاء النظر إلى السماح للشركة ببناء مثل هذه المرافق مقابل الحصول على تخفيضات ضريبية. ومن شأن هذا أن يمكّن المجتمع المحلي من التمتع بصورة أسرع بالمنافع الناجمة عن تواجد الشركة. وتفاديا لسوء التصرف، سيكون من الضروري كفالة الحصول على موافقة تؤكد ضرورة هذه المرافق وتحديد مستوى التخفيض الضريبي المناسب.

٥٦ - وقد تبين أن إسهام شركات التعدين والبترول الدولية الكبيرة في البلدان التي تعمل فيها أكبر من إسهام الشركات المنافسة لها الأصغر حجما. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، اتسم التعدين الحرفي الذي تقوم به الجماعات المتمردة والمليشيات بطابع سيئ للغاية من حيث سوء المعاملة التي تعرضت لها المجتمعات المحلية، والأرض التي سُرقت لأغراض الاستغلال، وما تسببت فيه تلك المجموعات والمليشيات من أضرار للبيئة. وعلاوة على ذلك، فإن عمالا كثيرين قد أُجبروا على العمل في أوضاع تشبه أوضاع الرق. وقد ثبت أن شركات التعدين الكبيرة هي أرباب عمل أفضل كثيرا بوجه عام من شركات التعدين الصغيرة أو المتوسطة الحجم. وقد تكون هناك تأثيرات مضاعفة كبيرة للغاية في فرص العمل التي تستطيع الشركات الكبيرة أن تخلقها بصورة مباشرة ولدى الشركات التي تتعاقد معها من الباطن وتزودها بالسلع والخدمات.

٥٧ - والارتباطات العكسية التي تنبثق من الشركات المتعددة الجنسية الأجنبية نحو الشركات المحلية تمثل قنوات مهمة يمكن من خلالها خلق فرص مباشرة وغير مباشرة للعمل. وينبغي تشجيع شركات التعدين والبترول الأجنبية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعاقد من الباطن بتوفير أكبر قدر ممكن من خدمات الدعم للشركات الكونغولية.

٥٨ - والتدابير المحددة أعلاه ستتطلب مساعدة كبيرة ومنسقة من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، حبذا لو نظر المانحون في إنشاء آلية للتنسيق بين المانحين تستطيع تحديد الاحتياجات ذات الأولوية مع حكومة الوحدة الوطنية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وتخصيص الموارد المطلوبة. وبوسع آلية التنسيق هذه أن تقوم لاحقا برصد الإنفاق من هذه المخصصات لكفالة استخدامها على أحسن وجه.

الخطوات المباشرة

رصد الأسلحة

٥٩ - يدرك الفريق أن التدابير المذكورة أعلاه لا يمكن تنفيذها على وجه تام في المستقبل القريب وأنها سوف تحتاج إلى أن يبذل الكونغوليون وأصحاب المصلحة الدوليون جهودا مستمرة طيلة فترة زمنية طويلة. ولهذا ينبغي النظر في اتخاذ تدابير مرحلية مباشرة لوضع حد للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية إلى أن تتمكن حكومة قوية من الاضطلاع بهذا الدور. وكما سبق أن ذُكر بالتفصيل في هذا التقرير، فإن تدفق الأسلحة، والاستغلال واستمرار الصراع، هي عناصر مترابطة ترابطا لا فكاك منه. وكل عنصر من هذه العناصر الثلاثة يزدهر على حساب العنصرين الآخرين. فمن دون الثروة الناجمة عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لا يمكن شراء الأسلحة ولا يمكن أن يدوم الصراع الذي ينطوي

بصورة شبه دائمة على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتشريد للسكان على نطاق واسع. ومن دون الأسلحة، لا يمكن أن تستمر القدرة على مواصلة الصراع، وبالتالي خلق الأوضاع اللازمة للاستغلال غير القانوني للموارد.

٦٠ - لذا فإن كسر هذه الحلقة المفرغة هو الذي سيفتح الباب أمام إنهاء الصراع والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ولهذا فإنه ينبغي التأكيد على وقف مد تدفق الأسلحة غير القانونية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل وإيقافها إذا أمكن. وهذا هو أضعف عنصر في هذه الحلقة، وهو العنصر الذي يستطيع المجتمع الدولي أن يلعب فيه دورا فعالا. والفريق يشعر بأن المجتمع الدولي يدرك الخطر الذي يشكله تدفق الأسلحة غير القانونية، وهو ما بيّنه حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على إيتوري وكيفوس بموجب قراره ١٤٩٣ (٢٠٠٣). وفي هذا الصدد، حبذا لو قام مجلس الأمن بالنظر في إنشاء آلية للرصد على النحو المرتأى في الفقرة ٢٣ من القرار.

٦١ - ومن الممكن أن تستكمل هذه الآلية الدور المناط بالبعثة في رصد الامتثال لحظر الأسلحة من خلال تعقب كامل نطاق تسلسل عملية الإمداد بالأسلحة، من الجهة المصنِّعة أو المورِّدة إلى المستفيد النهائي، بما في ذلك تمويل العملية من خلال الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما تشكله آلية الرصد هذه من مخاطرة كبيرة في افتضاح الأمر سيُسهم في ردع عملية الاتجار بالأسلحة والحد من تدفقات الأسلحة؛ كما أنه سيؤدي إلى قطع حلقات الوصل التي تربط بين الاستغلال وتدفقات الأسلحة واستمرار الصراع من خلال توجيه إجراءات إلى جميع الأطراف في السلسلة بدءا بالجهة المصنِّعة ومرورا بالسماسرة والجهات التي تتولى التمويل والشحن، وانتهاء بالمستعملين النهائيين والتدريب.

٦٢ - ومن شأن تلك الآلية أن توفر قدرا أكبر من الحراك والمرونة والقدرة على التكيف في رصد الحظر على الأسلحة مقارنة بما هو عليه الحال اليوم، حيث أن وجود موارد بشرية في الميدان من شأنه أن يكون مكملا لأية مراقبة جوية أو قدرة مانعة. وينبغي أن تتوفر للبعثة قدرة على مصادرة الممنوعات في المكان الذي ضُبطت فيه. ولا جدال في أن نجاح آلية الرصد المقترحة لن يتحقق إذا لم يكن هناك تعاون وثيق مع البعثة.

مكاسب السلام

٦٣ - إن كسب قلوب وعقول الناس المقيمين في مناطق الصراع داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يتحقق إلا باتخاذ إجراءات تقنعهم بسرعة بفائدة الجنوح للسلم. فمن الأهمية بمكان كسر حلقة الوصل القائمة بين المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة التي تستغل الموارد

الطبيعية، لوضع حد لأنشطة هذه الجماعات. ولا بد من التعجيل بإنجاز مشاريع نوعية تقنع الناس بفائدة الجنوح للسلم . ولا بد من إعادة فتح المستشفيات والعيادات والمدارس وإعادة تفعيل دور الشرطة المحلية. وينبغي استنباط خطط تدمج البالغين في قوة العمل بحيث تشمل تلك الخطط إصلاح الطرق، وشبكات المرافق الصحية والمباني العامة. ولا بد من تشجيع المزارعين على العودة إلى حقولهم والبدء في زراعة الأراضي من جديد واستئناف إنتاج الأغذية. وهذا يتطلب أن يتم بدرجة كبيرة الحد من أعمال اللصوصية.

٦٤ - ولما كان السكان موزعين على امتداد مساحات شاسعة في المناطق الريفية فإنه لا بد من تقريب المشاريع من القرى في المناطق التي يدور فيها الصراع. ولا بد من أن تصمم المشاريع بما يجعل من الممكن إعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية والخدمات الأمنية على وجه السرعة. ويجب أن يُعهد بتنفيذ هذه المشاريع إلى أفرقة من الموظفين المدنيين من ذوي المعارف المحلية يدرَبون خصيصا للقيام بهذه المشاريع ويدعمهم أفراد من قوات الأمن، عند الاقتضاء.

التعاون الإقليمي وتدابير بناء الثقة

٦٥ - لن يكون من الممكن أن تظل أية توصية من التوصيات المشار إليها أعلاه، منطبقة ما لم يتم التوصل إلى حل على مستوى المنطقة. ذلك أنه يجب أن تعالج أوجه القلق المشروعة لجميع الجهات الفاعلة في المنطقة معالجة شاملة تساعد على بلورة علاقات قوامها ثقافة تدعو إلى حسن الجوار. ومن الخطوات التي قطعت في هذا الاتجاه، مبادئ حسن الجوار التي اعتمدتها الأطراف في الاجتماع الذي عقده الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك في ٢٥ أيلول/ سبتمبر. وينبغي أن تُتخذ في المستقبل القريب تدابير تمضي بهذه المبادئ قدما، وأن يكون من بين تلك التدابير ما يعالج قضية الجماعات الأجنبية المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من رعايا بوروندي ورواندا وأوغندا، وبخاصة عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة/ الانتراهاموي. ومن القضايا التي يتعين معالجتها أيضا، أوضاع كل من بني امولنجي وجماعات عرقية أخرى، مثل بني يروندان في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وفي معالجة هذه القضايا، ستحتاج حكومة الوحدة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعاون البلدان المجاورة وإلى دعم المجتمع الدولي.

٦٦ - ويجب على الهيئات الإقليمية للتعاون الاقتصادي وبخاصة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، التي تشترك جمهورية الكونغو الديمقراطية في عضويتها، إلى جانب كل من بوروندي ورواندا وأوغندا، وهي البلدان المجاورة لها مباشرة على حدودها الشرقية، أن تدعم أنشطة التجارة والاستثمار القانونية التي تعود بالنفع على كل البلدان. ويجب على هذه البلدان أن تنشئ أفرقة عاملة تدرس بالتفصيل سبل زيادة التجارة والتعاون الاقتصادي التي

من شأنها أن تحقّق للتجارة مكاسب متبادلة للبلدان الأربعة وبخاصة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها.

سابعا – أثر الأعمال التي قام بها الفريق والدروس المستفادة

الأثر

٦٧ – كانت الأعمال التي قام بها الفريق مفيدة لأنها أرست عددا من السوابق. فقد وضعت تلك الأعمال نموذجا يفسر العلاقة بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتمويل الجماعات المسلحة، بما في ذلك مشترياتها من الأسلحة، مما غذّى الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أصبح المجتمع الدولي أكثر إدراكا لحجم الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بفضل المعلومات التي زوده بها الفريق.

٦٨ – وقد أصبح المجتمع الدولي يفهم الآن بمزيد من العمق الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك دور الشركات ورجال الأعمال. وإضافة إلى هذا فإن المجتمع الدولي أصبح يقدر الحاجة إلى مساعدة البلدان على أن تدير مواردها الطبيعية بما يحقّق لسكانها التنمية والرفاه على المدى الطويل.

٦٩ – وقد قدَّم الفريق مساهمة كبيرة في التقدم المحرز في عملية السلام. ويتضح ذلك، مثلا، من الدور الذي قام به في تشجيع مختلف الجهات الفاعلة على المشاركة في الحوار الكونغولي - الكونغولي، وتعجيل انسحاب القوات الأجنبية وبخاصة من إيتوري وكيفو.

٧٠ – وقد أعاد الفريق الروح إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات، ووجَّه الانتباه إلى انطباقها في البلدان النامية وبخاصة في مناطق الصراعات. وقد أحال الفريق عددا من القضايا المتعلقة بهذا الشأن إلى نقاط الاتصال الوطنية في بلجيكا وألمانيا والمملكة المتحدة.

٧١ – وقد شجع عمل الفريق الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات، أو جمعيات أخرى، على أن تُجري بدورها تحقيقاتها الخاصة بشأن نهب الموارد. وقد أجريت هذه التحقيقات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك على المستوى الدولي. ففي أوغندا أُقيل قائد الأركان، الجنرال كازيني، من منصبه بعد أن أدانته لجنة حكومية باستغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي بلجيكا، أدين عدد من تجار الماس في قضايا يتصل بعضها بأنشطتهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للمجتمع الدولي في هذا الصدد أن يتم دعم، وتعزيز، قدرة المجتمع المدني على الرصد، ممثلا في منظمات غير حكومية أو مجموعات أخرى، ليتسنى له القيام بدور أكبر وأكثر فعالية.

٧٢ - والتوصيات التي وردت في تقارير الفريق كانت مفيدة في سن قانون الحراجة وقانون التعدين. وتقارير الفريق قد شجعت أيضا على أن تدخل على قطاع الماس إصلاحات من بينها دخول جمهورية الكونغو الديمقراطية عضوا في عملية كيمبرلي.

٧٣ - ويجري النظر في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إنشاء هيئة، أو لجنة حكومية، تستعرض، وربما تنقّح، جميع ما منح منذ عام ١٩٩٧ من امتيازات وأبرم من عقود لاستغلال الموارد الطبيعية. وكان الفريق قد أوصى بذلك في تقريريه الأخيرين.

الدروس المستخلصة

٧٤ - في بعض الحالات، اضطرت مصادر معلومات الفريق إلى مغادرة المنطقة بعد الكشف عنهم. ونظرا لأن المعلومات التي يمكن لتلك المصادر أن تقدمها لأي فريق في المستقبل قد تكون متسمة بالحساسية ولها طابع الحسم، فإنه ينبغي أن ينشأ لهم منذ البداية، وبدعم من مكتب الشؤون القانونية، برنامج لحماية الشهود.

٧٥ - وقد ساهمت الأفرقة مساهمة قيِّمة فيما يقوم به المجلس من عمل بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. غير أن هناك حاجة إلى دراسة وإرساء وإتاحة جميع ما تراكم من خبرات وما استُخلص من دروس نتيجة التحقيقات وأعمال التقصي التي قامت به الأفرقة المتعاقبة التي أوكل لها مجلس الأمن ولايات اضطلعت بها في كل من أفغانستان وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وسيراليون والصومال.

٧٦ - وتحقيقا للفعالية، لا بد من إضفاء الطابع المؤسسي على رصد أنشطة البحث عن الأسلحة ومصادر تمويل شراءها، ولا بد من تمديد فترات رصدها. وهذا ما سيتطلب قدرا كبيرا من الخبرة والمرونة في القيام بالعمل الميداني، كما سيتطلب دعما كافيا من جانب هيئات الأمم المتحدة وأمانتها العامة.

(توقيع) السفير محمود **قاسم**

(توقيع) أندرو **دانينو**

(توقيع) ألف **غورسيو**

(توقيع) ميل **هولت**

(توقيع) برونو **شيمسكي**

(توقيع) اسماعيلا **سيك**

Annex I

Resolution overview

Category I	Resolved — no further action required
Category II	Resolved cases subject to NCP monitoring compliance
Category III	Unresolved cases referred to NCP for updating or investigation
Category IV	Pending cases with Governments for individuals and companies
Category V	Parties that did not react to the Panel's report

CATEGORY I - RESOLVED - NO FURTHER ACTION REQUIRED

No.	Name	Country	Annex	Annex No.	Remarks
1	Pacific Ores Metals and Chemicals Ltd	China Hong Kong	III	66	
2	Ningxia Non-Ferrous Metals Smelter	China	III	62	
3	A & M Minerals and Metals Plc	UK	III	6	
4	Afrimex	UK	III	2	
5	Amalgamated Metal Corporation Plc	UK	III	8	
6	Anglo American Plc	UK	III	10	
7	Barclays Bank	UK	III	18	
8	A Knight International	UK	III	5	
9	Lundin Group	UK Bermuda	III	54	
10	Standard Chartered Bank	UK	III	74	
11	Alex Stewart (Assayers) Ltd	UK	III	7	
12	Eagle Wings Resources Intl	USA	III	31	
	Eagle Wings Resources Intl	Rwanda	I	9	
	Smerciak Ronald S	USA	II	52	
	Trintech International Inc	USA	III	81	
13	Cabot Corporation	USA	III	22	
14	Kemet Electronics Corporation	USA	III	49	
15	Vishay Sprague	Israel USA	III	84	
16	Flashes of Color	USA	III	39	
17	Anthony Marinus	Belgium	II	44	
18	Ahmad Hassan	Belgium	II	5	

No.	Name	Country	Annex	Annex No.	Remarks
19	Banque Belgolaise Fortis	Belgium	III	21 40	
20	Diagem BVBA	Belgium	III	30	
21	Jewel Impex Bvba	Belgium	III	47	
22	Komal Gems NV	Belgium	III	53	
23	Nami Gems	Belgium	III	61	
24	Triple A Diamonds Triple A Diamonds Ahmad Ahmad Ali Ahmad Moussa Ahmad	Belgium	I III II II	27 82 2 6	
25	Umicore Sogem	Belgium	III	83 72	
26	Trademet SA	Belgium	III	79	
27	American Mineral Fields AMFI	Canada	III	9	
28	Banro Corporation	Canada	III	17	
29	First Quantum Minerals	Canada	III	38	
30	Harambee Mining Corporation	Canada	III	42	
31	Kinross Gold Corporation	Canada	III	51	
32	Melkior Resources	Canada	III	57	
33	Tenke Mining Corporation	Canada	III	76	
34	Frédéric Kibassa Maliba	DRC	II	27	
35	OM Group	Finland USA	III	63	
36	Bayer A.G. H C Starck Gmbh & Co KG	Germany	III	19 43	
37	Ashanti	Ghana	III	15	
38	Shmuel Schnitzer (M.Schnitzer & Co)	Israel	2001/1072	p. 69	
39	Malaysia Smelting Corporation	Malaysia	III	55	
40	Rwanda Allied Partners Manase Simba Omari Hadji Rwigema Alfred	Rwanda DRC Rwanda Rwanda	I II II II	19 30 42 49	

No.	Name	Country	Annex	Annex No.	Remarks
41	Niko Shefer	Israel/ South Africa	II	51	
	Tandan Group	South Africa	I	23	
	Thorntree Industries	Zimbabwe	I	24	
	Thorntree Industries (Pvt) Ltd	Zimbabwe	III	77	
42	ISCOR / Kumba Resources Zincor / Kumba Resources	South Africa	III	46 85	
43	Anglovaal Mining Ltd	South Africa	III	11	
44	Carson Products	South Africa	III	23	
45	Finconcord SA	Switzerland	III	36	
46	IBRYV and Associates LLC	Switzerland	III	44	
47	Dauramanzi Charles	Zimbabwe	II	13	
48	Billy Rautenbach (Ridgepointe Overseas Developments Ltd.)	Zimbabwe	body	32	

CATEGORY II -
RESOLVED CASES SUBJECT TO NCP MONITORING COMPLIANCE

No.	Name	Country	Annex	Annex No.	Remarks
1	Kababankola Mining Company	Zimbabwe	III	48	UK NCP
	Tremalt Ltd	UK BVI	I	25	
	Tremalt Ltd	UK BVI	III	80	
	Bredenkamp John	UK/ Zimbabwe	II	11	
2	Enterprise General Malta Forrest	Belgium	I	10	Belgium NCP
	Enterprise General Malta Forrest	DRC	III	34	
	Forrest George	Belgium	II	15	
	Groupe George Forrest	Belgium	I	14	
	George Forrest International Afrique	DRC	III	41	

CATEGORY III –
UNRESOLVED CASES REFERRED TO NCP FOR UPDATING OR INVESTIGATION

No.	Name	Country	Annex	Annex No.	Remarks
1	Avient Air	UK Zimbabwe	III	16	UK NCP
2	Das Air	UK	III	28	UK NCP
3	De Beers	UK	III	29	UK NCP
4	Oryx Natural Resources Thamer Al-Shanfari Arctic Investment Ltd	UK / Grand Cayman/ Oman Oman	I II III	18 9 12	UK NCP
5	Ahmad Diamond Corp Ahmad Diamond Corp Imad Ahmad	Belgium	I III II	1 3 3	Belgium NCP
6	Asa Diam Asa Diam Asa International Ali Said Ahmad	Belgium	I III III II	2 13 14 1	Belgium NCP
7	Cogecom	Belgium	III	25	Belgium NCP
8	BBL	Belgium	III	20	Belgium NCP
9	Said Ali Ahmad Nazem Ahmad Sierra Gem Diamonds Sierra Gem Diamonds	Belgium	II II I III	4 7 22 70	Belgium NCP
10	Specialty Metals Company SA	Belgium	III	73	Belgium NCP
11	KHA International AG Masingiro Gmbh	Germany	III	50 56	Germany NCP

CATEGORY IV –
PENDING CASES WITH GOVERNMENTS FOR INDIVIDUALS AND COMPANIES

No.	Name	Country	Annex	Annex No.	Remarks
1	International Panama Resources Corp	Canada	III	45	No complaint. Enquiry by GoC
2	Felicien Ruchacha Bikumu Congo Holding Development Co Kitembo Gertrude Track Star Trading 151 (Pty) Ltd	DRC DRC DRC South Africa	II I II III	47 6 28 78	Case referred to GoDRC
3	La Conmet Piskunov Anatol Piskunova Valentina	 DRC Uganda	I II II	7 45 46	Case referred to GoDRC
4	Kongolo Mwenze Mwenze Kongolo	DRC	II	29 38	Case referred to GoDRC
5	Kalume Numbe Denis Numbi Kalume	DRC	II	21 39	Case referred to GoDRC
6	Katumba Mwanke Augustin	DRC	II	23	Case referred to GoDRC
7	Kazadi Nyembwe Didier	DRC	II	24	Case referred to GoDRC
8	Mawapanga Mwana Nanga	DRC	II	31	Case referred to GoDRC
9	Okoto Lolakombe Jean-Charles	DRC	II	41	Case referred to GoDRC
10	Kabasele Tshineu Frederic	DRC	II	20	Dossier prepared. Pending GoDRC decision.
11	Yumba Monga	DRC	II	53	Dossier prepared. Pending GoDRC decision.
12	SLC Germany Gmbh	Germany	III	71	No complaint. Enquiry by GoG
13	Nac Kazatomprom	Kazakhstan	III	60	Case referred to Kazakh Permanent Mission to UN
14	A H Pong & Sons	South Africa	III	4	No complaint. Enquiry by GoRSA
15	African Trading Corporation	South Africa	III	1	No complaint. Enquiry by GoRSA
16	Mercantille CC	South Africa	III	58	No complaint. Enquiry by GoRSA

No.	Name	Country	Annex	Annex No.	Remarks
17	Orion Mining Inc	South Africa	III	65	No complaint. Enquiry by GoRSA
18	Swanepoel	South Africa	III	75	No complaint. Enquiry by GoRSA
19	Saracen Uganda Ltd Heckie Horn Saracen Uganda Ltd	South Africa South Africa Uganda	III II I	68 17 21	Closed - cases investigated by Porter Commission
20	Major Gen. James Kazini	Uganda	II	25	Closed - case investigated by Porter Commission
21	Lt. Gen. Caleb Akandwanaho a.k.a. Salim Saleh	Uganda	II	50	Closed - case investigated by Porter Commission
22	Col. Burundi Nyamunywanisa	Uganda	II	12	Closed - case investigated by Porter Commission
23	Col. Peter Kerim	Uganda	II	22	Closed - case investigated by Porter Commission
24	Jovial Akandwanaho (wife of Salim Saleh)	Uganda	body	107	Closed - case investigated by Porter Commission
25	Euromet	UK	III	35	No complaint. Enquiry by GoUK
26	Mineraal Afrika Limited	UK	III	59	No complaint. Enquiry by GoUK
27	Emmerson. D. Mnangagwa	Zimbabwe	II	33	Case referred to GoZ
28	Gen. Vitalis. M. G. Zvinavashe	Zimbabwe	II	54	Case referred to GoZ
29	Brig. Gen. Sibusiso Moyo	Zimbabwe	II	35	Case referred to GoZ

CATEGORY V – PARTIES THAT DID NOT REACT TO THE PANEL'S REPORT					
No.	Name	Country	Annex	Annex No.	Remarks
1	SDV Transintra	France/ Uganda	III	69	
2	C. Steinweg NV	Belgium	III	26	
3	Echogem	Belgium	III	32	
4	Egimex	Belgium	III	33	
5	K & N	Belgium	III	52	
6	Bukavu Aviation Transport Business Air Service Ruprah Sanjivan Okapi Air - Odessa Air Bout Victor	DRC DRC DRC/ Belgium Uganda	I I II I II	3 4 48 16 10	
7	Minerals Business Company	DRC	I	15	
8	Exaco	DRC	I	11	
9	Muamba Nozi Richard	DRC	II	36	
10	Trinity Investment Group	DRC Uganda	I	26	
11	Victoria Group	DRC Uganda	I	29	
12	Gatete Edward	Rwanda	II	16	
13	Great Lakes General Trade	Rwanda	I	12	
14	Great Lakes Metals	Rwanda	I	13	
15	Rwanda Metals	Rwanda	I	20	
16	Kabanda Emmanuel	Rwanda	II	18	
17	Kabarebe James	Rwanda	II	19	
18	Munyuza Dan	Rwanda	II	37	
19	Nziza Jack	Rwanda	II	40	
20	Tristar	Rwanda	I	28	
21	Huber Chris Finmining Raremet Ltd	Switzerland/ South Africa St Kitts St Kitts	n/a III III	n/a 37 67	
22	Engola Sam	Uganda	II	14	
23	Mayombo Nobel	Uganda	II	32	
24	Otafire Kahinda	Uganda	II	43	
25	Hambros Bank	UK	body	53	
26	COMIEX-Congo	DRC	I	5	

No.	Name	Country	Annex	Annex No.	Remarks
27	COSLEG	DRC Zimbabwe	I	8	
28	OSLEG	Zimbabwe	I III	17 64	
29	Moyo Mike	Zimbabwe	II	34	
30	Chemie Pharmacie Holland	Netherlands	III	24	
31	Dara Forest	Thailand	III	27	
32	Akhimanza		II	8	
33	Khanafer Nahim		II	26	

Annex II

Countries visited and representatives of Governments, organizations and private entities interviewed

1. The Panel wishes to express its deep appreciation to the Government officials, diplomats, United Nations agencies, donor institutions, non-governmental organizations, civil society groups, journalists, commercial operators and others with whom it met and who have assisted in making possible the present report.

2. The Panel also wishes to extend special thanks to United Nations Offices in Nairobi and MONUC for their valuable assistance and support.

CENTRAL AFRICAN REPUBLIC

Government officials and governmental institutions

Ministry of Mines

BECDOR

State representatives

Embassy of the Democratic Republic of Congo

Embassy of France

International organizations

UNDP

BONUCA

Others

Independent Diamond Valuator

DDC Bureau d'Achat

Sopicad Bureau d'Achat

DEMOCRATIC REPUBLIC OF CONGO

Government officials and governmental institutions

Vice President, Azarias Ruberwa

The Attorney General of the Republic (former and current)

Governor of the Central Bank of the DRC

Commissaire General Adjoint charge des affaires de la MONUC

Centre d'Evaluation d'Expertise et de Certification (CEEC)

State representatives

Ambassador of the United States

Embassy of Belgium

Embassy of France

Embassy of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

EU Special Envoy for the Great Lakes Region

International organizations

MONUC

UNDP

EU

OXFAM

UNICEF

World Bank

IMF

OCHA

ILO

ECHO

Save the Children

Civil Society Working Group on Illegal Exploitation (ECC)

Labor Optimus

Others

Religious order, The White Fathers

Uhuru Airlines

Sotexki

Orgaman company

Fédération des Entreprises du Congo

FRANCE

Government officials and governmental institutions

Ministry of Foreign Affairs

State representatives

Embassy of Belgium

Belgian Ambassador to the OECD

Belgian Counsellor to the OECD

International organizations

OECD

Individuals

Anthony Marinus

Companies

Amalgamated Metals Corporation

American Mineral Fields

Avient Ltd.

Cabot Corporation

Specialty Metals

Trademet

KENYA

State representatives

Vice Minister of Foreign Affairs and International Cooperation of the DRC

Canadian High Commissioner

British High Commission

Ambassador of Belgium

Ambassador of the DRC

Embassy of China

Embassy of Finland

Ambassador of Norway to the DRC

International organizations

Chief of the United Nations Office at Nairobi

SRSG for the Great Lakes Region

OCHA

Companies

A & M Minerals and Metals

A.H. Knight

Afrimex

Ahmad Diamond Corporation

Alex Stewart (Assayers) Limited

Anglo American

Anglovaal

Ashanti Goldfields Company Ltd.

Asa Diam

Banro Resources Corporation

Banque Belgolaise

Banque Bruxelles Lambert

Barclays Bank

Carson Products

Congo Holding Development Company

Cogecom

De Beers

Diagem

Eagles Wings Resources

First Quantum Minerals

Groupe George Forrest

H.C. Starck

Jewel Impex

Karl Heinz Albers

Kinross Gold Corporation

Komal Gems

Kumba Resources

Nami Gems

OM Group Finland Oy

ORYX Natural Resources

Rwanda Allied Partners

Saracen

Sierra Gem Diamonds

Tenke Mining Corporation

Tremalt Ltd. and Kababankola Mining Company

Triple A Diamonds

Umicore / Sogem

Others

International Crisis Group

Security Research and Information Centre

Crown Agents

East African Standard

THE NETHERLANDS

International organizations

Chief Prosecutor of the ICC

RWANDA

Government officials

Minister of Foreign Affairs

Deputy Prosecutor General

Special Envoy of President Kagame for the Great Lakes

State representatives

Ambassador of France

Ambassador of Belgium

Ambassador of United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland Ambassador of United States

International organizations

Head of MONUC Office in Rwanda

Head of UNDP

World Bank

Human Rights Watch

UGANDA

Non-governmental organizations

Action Aid

Amnesty International

FM Monitoring

Uganda Debt Network

International organizations

IMF

UNDP

World Bank

Companies

Ashanti Goldfields

Heritage Oil

Others

Monitor FM

USA

State representatives

Permanent Representatives of Belgium, Canada, the DRC, Rwanda and Uganda to the United Nations and Security Council members

Governmental institution

US Geological Survey

International organizations

World Bank Group

IMF

Others

Search for Common Ground
